INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS Registration No. 2795/2012
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION
ICSFT

Item 3 – 12/9/2017 **الاعتقال التعسفي والاستعباد**

السيد الرئيس...

لا شك أن الفريق العامل في التحقيق في حالات الاعتقال والاحتجاز وسلب الحرية تعسفاً يستند في عمله للمعايير الدولية ذات الصلة المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية التي قبلتها الدول المعنية وتحديداً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسيا سية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وأية معايير أخرى ذات صلة.

إن ولاية الفريق الأممي العامل وآلية تقديم البلاغات والنظر فيها والإجراءات المتخذة والمراجعة للآراء والإجراءات العاجلة والزيار ات التي تتم بالتعاون مع الحكومات وممثلي المجتمع المدني من أجل التوصل إلى فهم أفضل لأوضاع سلب الحرية في بلد كالسعودية أو البحرين والإمارات التي تتمرد على كل ما سبق الإشارة إليه ولا تسهّل للفريق العامل الزيارات ابتداءً ولا الاطلاع على المؤسسات العقابية والسجون ومخافر الشرطة ومراكز الاحتجاز لأنها تخفي المصائب وراءها.

السيد الرئيس ... في هذه الدول الآلاف من المواطنين اعتقلوا وحوكموا بمحاكمات غير عادلة لم يتوفر للمعتقلين فيها أدنى الضمانات وتم إعدام المئات منهم ولم تُسلّم جثامينهم لذويهم ، كما تم إعدام آية الله الشيخ النمر وإلى اليوم لم تسلم جثمانه الطاهر لذويه ، واليوم يتكرر المشهد في العوامية والقطيف وسيهات حيث يعتقل ويحتجز المئات ويصفّى جسدياً العشرات وترتكب كافة أشكال الجرائم ضد الإنسانية والإبادة للإنسان وتراثه التاريخي في هذه المناطق.

بعد أن انتهت العبودية بشكلها التقليدي عام 1948 حيث أعلنت الأمم المتحدة حظر تجارة الرقيق ومعاقبة الدولة التي تجيز ممارستها ولكن للأسف وفي ظل وجود أنظمة مستبدة وغير عادلة وظالمة وتعمل على نهب ثروات شعوبها وإفقارها، وتُتهم دول الخليج دائماً بأنها تمارس حالة الاستعباد وتجارة الرق بشكله الجديد من خلال استقدام العمالة الهامشية من الدول الأكثر فقراً لاستخدامهم دون رعاية لأبسط حقو قهم المدنية! وقد لا يكون ذلك دقيقاً أو فيه شيء من التجني على دول الخليج ولكن مع سوء الإدارة وفسادها وانتشار ظاهرة التمييز العنصري والممارسات المسيئة لكل القيم البشرية والإنسانية وهي ظاهرة بحاجة لإصلاح فوري وشامل لينصف الإنسان ويضع حقوقه على قمة أولويات الدولة للعناية بحقوق البشر مواطنين ومقيمين ، ناهيك عن بقاء معضلة عديمي الجنسية لمدة قاربت على 60 عاماً وتجاوز عددهم 110 آلاف إنسان في الكويت فقط وهي الدولة التي قدّمت أول ديمقراطية وبرلمان منتخب في الخليج وبالرغم من ذلك لم يتمكن هذا العدد من الحصول على الجنسية في وقت تم فيه مضاعفة عدد سكان الكويت بتجنيس الغير مستحقين من المرتزقة ومزدوجي الجنسية لأهداف التغيير السكاني الديموغرافي ، ونحن في المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان نناشد المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة لمساعدة دو لة الكويت للنظر في موضوع غير محددي الجنسية (البدون) وهو الأمر الخطير باستمرار ، والعمل على مساعدة الحكومة الكويتية على حله بأفضل السّبل وفقاً للدستور والقوانين الوطنية والمواثيق الدولية.

شكراً السيد الرئيس....

ICSFT in special consultative status with the ECOSOC / Center Oecumenique des eglise 150, Route de Ferney 1211, Offices: 191&192, Geneva, Switzerland, Tel: +41227884808/ 5&6- Fax:+ 41227884807- Website: www.icsft.net- Email: uncoordinator@icsft.net / info@icsft.net